انعقاد قمة بون الاقتصادية التي شارك فيها السبعة الكبار من الدول الصناعية خارج العالم الشيوعي ، وهي بريطانيا وكندا وفرنسا والمانيا الغربية وايطاليا واليابان والولايات المتحدة .[١٨]

وثمة اتفاقية سارية المفعول بين الولايات المتحدة واسرائيل ، يجري بموجبها جمع وتبادل المعلومات حول الأشخاص الذين يعتقد بأنهم قد يكونون ارهابيين محتملين . وفي هذا الصدد صرح رفائيل روتشتاين مؤلف كتاب « **الفدائيون : مغاوير ضد اسرائيل** » ، والذي يحتفظ بصلات وثيقة بالمسئولين الاسرائيليين ، بعد عودته من زيارة لاسرائيل في ١٩٧٦ ، بأن « الموساد تتمتع بتعاون كامل من جانب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ومكتب التحقيقات الاتحادي » . وأضاف روتشتاين نقلا عن الاسرائيليين ، « ان الولايات المتحدة أبدت مبادرة عظيمة في متابعة ونقل المعلومات الاستخبارية ، وفي تنسيق التقنيات المضادة للارهاب . » وفي المقابل يتلقى مكتب التحقيقات الاتحادي ، وربما وكالة المخابرات المركزية كذلك ، معلومات من الاسرائيليين ، الأمر الذي جرى تأكيده خلال سماع إفادات في لجنة مجلس الشيوخ ، وذلك حين طلب الشيخ جيمس أبو رزق (ديمقراطي ، داكوتا الجنوبية) معلومات من مكتب التحقيقات الاتحادي تتعلق بتقارير لتلك الوكالة تزود إسرائيل بمعلومات عن نشاطات سامي اسماعيل في هذا البلد (الولايات المتحدة) .[١٩] وكانت شهادة مندوب مكتب التحقيقات الاتحادي أن « المكتب » تلقى من الاسرائيليين معلومات بأكثر مما زودهم .[٢٠]

يبدو أن الولايات المتحدة قد تقبلت الأمر الواقع بشأن أعمال العنف الفلسطينية وأعمال اسرائيل الانتقامية . ومع ذلك تعتقد الحكومة الأمريكية بوجوب احتواء هذه المسألة . وفي هذه الأثناء تواصل شجبها لأعمال العنف كافة .

تأثيرات العنف الثوري الفلسطيني على سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية

لقد عبر صانعو السياسة الأمريكية منذ الخمسينات عن خشيتهم من احتمال اندلاع العنف الفلسطيني ، وخصوصاً من جانب أولئك الفلسطينيين الذين يرزحون تحت العذاب في مخيمات اللاجئين . وشعرت الحكومة الأمريكية بأن مثل هذا الاحتمال سيكون له تأثير عميق على الاستقرار السياسي والاقتصادي وعلى الأمن في المنطقة . وثمة تقرير للجنة الفرعية للشرق الأدنى وأفريقيا التابعة للجنة مجلس الشيوخ الخاصة بالعلاقات الخارجية ، تاريخه ٢٤ تموز ١٩٥٣ ، يعبر عن قلق الولايات المتحدة من احتمال تحول اللاجئين الفلسطينيين الى قوة ثورية ، وتأثيرات ذلك على مصالح الولايات المتحدة :

« إن للولايات المتحدة مصلحة في أن تفعل ما تستطيع للمساعدة في حل مشكلة اللاجئين ، بسبب علاقتها المباشرة بالاستقرار الاقتصادي والسياسي وبالأمن في الشرق الأدنى . ولن تغتبط الولايات المتحدة بمشاهدة النظام الداخلي واستقلال بلدان الشرق الادنى ، تتهددهما الفوضى الاقتصادية ، والتسلل الشيوعي ، أو الاشتباكات العسكرية . ان فقدان النظام وما ينتج عنه من احتمال تجدد الأعمال العدائية في هذا الجزء من العالم ، كفيل بتهديد المصلحة الأمنية للولايات المتحدة وللعالم الحر عامة . »

وهكذا فان السياسة الأمريكية تجاه اللاجئين كانت معنية أساساً بالحيلولة دون انطلاق